الاستيطان الفرنسي و مصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر

أ. قنون حياة
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
- جامعة سيدي بلعباس

يعتبر موضوع الاستيطان الفرنسي من المواضيع الهامة في تاريخ الحركة الاستعمارية و تتجسد تلك الأهمية في النقاط التالية:

- عملت الإدارة الاستعمارية على تجسيد و تكريس الاستعمار الاستيطاني بالقوة و العنف و حتى بالقانون.
- كانت الأرض المسألة الأولى التي مسّها و هددها الاستعمار الاستيطاني لذلك كان الحصول على الأراضي وسيلة لكسب الشرعية في البقاء.
- قام الاستيطان الفرنسي على الهجرة الأوروبية التي عرفت أنواعا و مشارب متعددة، فكانت دائمة و مؤقتة، فردية و جماعية، قانونية و غير قانونية، و من ثم صارت العلاقة بين الاستعمار و السكان المحليين علاقة إبادة و نفي و كفاح.
- قامت السياسة الاستيطانية على أساس إحلال المستوطنين محل الجزائريين، فتحول كثير منهم إلى عمال خماسين أو عمال في مصانع المستوطنين يعملون على تنمية ثروات المعمرين.
- أدرك ساسة الاستعمار الفرنسي أن نجاح الاستيطان لا يمكنه أن يتحقق بدون احتياطات عقارية،

و بالتالي فإن الأرض هي جوهر المسألة الاستيطانية، إذن فكيف يكون الحصول عليها و كيف انعكس ذلك على الجزائريين أصحاب الأرض الشرعيين، و قد كان التركيز الفرنسي يتجه نحو تحويل الجزائر إلى مستعمرة استغلالية استيطانية؟

عملت الإدارة الاستعمارية من أجل إنجاح سياستها الاستيطانية على تهيئة الوضع الذي ستتم فيه عملية التوطين، فكانت الأرض المسألة الأولى التي مسّها و هددها الاستيطان الفرنسي. و الأرض قضية كل فرد و جماعة و أمة، فهي مسألة حياة أو موت، لأنها مصدر العيش و البقاء، و لطالما حافظ الشعب الجزائري على أرضه و رد الخطر عنها من كل عدو محتل أراد أن يغتصبها منه على مدى التاريخ و أثبت حبه و تمسكه بها، فأقهر المستعمر بأعظم ثورة سجلت في تاريخ الجزائر ثورة نوفمبر 1954 التي توجت بالنصر و الاستقلال.

قامت الإدارة الفرنسية من أجل دعم حركة الاستيطان على إخضاع السكان الأصليين الثائرين و الاستيلاء على أراضيهم بالقوة، كما أنشأت سلسلة من القوانين و المراسيم لنفس الغرض، و التصرف بها طبقا لعملية التوطين و إيجاد نظام للبيع بأشكال مختلفة: البيع بسعر محدد و البيع بالمزاد و البيع بالتراضي.

من بين التشريعات الصادرة من أجل التصفية العامة للممتلكات و الاستيلاء على الأراضي قرار 21 سبتمبر 1830 الذي يسمح بمصادرة أملاك الوقف و البايلك[1] و تحويلها إلى أرض للمعمرين الأوائل، و قد سعى قادة الجيش كالجنرال كلوزيل Clauzel و هو من بين الحكام العسكريين الفرنسيين الأوائل الذين زرعوا بذور الاستيطان في الجزائر[2]؛ إلى الحصول على الأراضي من أجل تكثيف عملية الاستيطان، حيث كان يشجع على إنشاء المزارع و الاستيلاء على الأراضي التي خضعت للاحتلال مع توفير الحماية لهؤلاء المعمرين[3]. ففي كلمة وجهها بمناسبة وصوله كحاكم عام للجزائر سنة 1835:" عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي، ما هي إلا وسيلة ثانوية، و ذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط"[4].

لكن إقامة المستوطنين في الجزائر لن يكون إلاّ على حساب الجزائريين أصحاب الأرض الشرعيين. و كان كلوزيل يسعى إلى تحويل الهجرات الأوروبية المتجهة إلى العالم الجديد لصالح المستعمرة المتوسطية. فكانت أول محاولة في إطار الاستيطان الرسمي سنة 1832، حيث حاولت توطين مجموعة من العائلات الألمانية و السويسرية بعدما قسمت إلى مجموعتين: مجموعة تمت إقامتها في دالي ابراهيم و وزعت عليها قطع أرضية

قدرت بـ 227 هكتارًا، و المجموعة الثانية تمت إقامتها في القبة و وزعت عليها 93 هكتارًا من الأراضي[5].

إلى جانب ذلك، هناك من اتخذ المبادرة الفردية، كبعض الرجال ذوي المستوى الاجتماعي المرتفع، و اعتبروا من المعمرين الأوائل، نذكر منهم فونتر Ventre الذي استقر بمنطقة حسين داي سنة 1832، و تحصل على مساحة تفوق 200 هكتارًا، و بونفيال Bonnevialle الذي استقر بالقبة سنة 1833، إلى جانب فيالار Vialar الذي تحصل على 180 هكتارًا[6].

إن المحاولات الأولى للاستيطان الرسمي خلال سنة 1832 لم تأت أكلها، نظرا لنقص الإمكانيات المادية لهؤلاء الوافدين، مما أدى إلى تشجيع أصحاب الإمكانيات المادية للهجرة، و بيعهم أراضي الدومين (الدولة) بسعر وسطي قدره 48 فرنكًا للهكتار في ثماني مناقصات سنة 1837، كما سمح بالبيع الناشئ عن التراضي، و بهذه الطريقة أدى إحصاء في أواخر هذه السنة إلى بيع 4.583 هكتارا بسعر 1.50 فرنكًا[7]. لكن هذا لم يؤد إلى نجاح الاستيطان الريفي بفعل امتداد مقاومة الأمير عبد القادر إلى سهل متيجة سنة 1839، مما أدى بالماريشال فالي Vallé إلى إصدار أمره بإدخال المعمرين إلى الجزائر و لو بالقوة[8].

و مع مجيء بيجو Bugeaud الذي أصبح حاكما للجزائر سنة 1841، اتبع سياسة الاحتلال الكلي بعد فشل سياسة الاحتلال

الجزئي التي اتبعتها فرنسا حتى سنة 1838، كانت مهمته القضاء على دولة الأمير عبد القادر و توسيع دائرة الاستيطان. ففي خطابه أمام النواب، في جانفي 1840، أكد بيجو على ضرورة تأسيس مقاطعة فرنسية في الجزائر يسيطر فيها المعمرون الفرنسيون. و بمناسبة وصوله كحاكم عام للجزائر، أكد بيجو في ندائه الموجه إلى سكان الجزائر في 22 فبراير 1841 على أن الغزو بدون الاستيطان عقيم[9].

حاول بيجو جعل الاستيطان مهمة عسكرية يحققها المعمرون العسكريون[10]، و ذلك بتشجيع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار في الجزائر و تأسيس مراكز استيطانية عسكرية، و بهذا الشكل يصبح لفرنسا مستعمرات يستوطنها عسكريون مزارعون يهتمون بالزراعة و يحملون السلاح عند الضرورة، كدفع الغارات التي تشنها القبائل الثائرة و حماية مؤسسات الكولون المدنيين و إنشاء الميلشيات[11]. إلاّ أن هذا الاستيطان العسكري مُني بالفشل[12]. مما جعل بيجو يتوجه إلى الاستيطان المدني. فنظمت سياسة الهجرة على مدى واسع، و ظهرت حملات إشهارية تنوّه بالامتيازات التي سوف تمنح للمعمرين، و ظهرت مكاتب بفرنسا تهتم بتسجيل المهتمين[13].

فأخذت هجرة الفرنسيين و الأوروبيين تتجه إلى الجزائر، خاصة بعد المصادقة على قرار التنازل المجاني المؤرخ في

12 أفريل 1841، و المتضمن خمسة عشرة مادة تشرح بالتفصيل شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، و كذلك الكيفية التي يتم بها إنشاء مراكز جديدة للاستيطان[14]، إلاّ أنّ بيجو كان يفضل هجرة الفرنسيين باعتبارهم أفضل حماة للتواجد الفرنسي بشمال إفريقيا[15]. أما عن القرار فقد كان ينص على أن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 1500 من الفرنكات يمكنه الحصول من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين 4 إلى 12 هكتارا[16]، و مسكنا. و اشتدت في هذه الفترة الهجرة الأوروبية و اشتدت معها عملية بناء المراكز الاستيطانية، حيث وصل عددها سنة 1844، 28 مركزا استيطانيا في المتيجة و الساحل[17].

مع نشاط حركة الهجرة و توسيع الحركة الاستيطانية سارعت الإدارة الفرنسية إلى المساس بأراضي القبائل و انتزاعها بطرق ملتوية، فأصدرت خلال سنة 1844 و 1846 لائحتين الغاية منهما القضاء على المضاربات و توسيع مساحات الأراضي المسلمة إلى المعمرين[18]، و بفعل هذين الاجرائين ستعرف الجزائر حركة متزايدة من المهاجرين، و هم من كبار الملاك الرأسماليين، و كذلك صغار المعمرين و الذين سيعول عليهم لإنشاء المراكز الاستيطانية كمخطط لامورسير Lamoricière بوهران، و بودو Budeaux بقسنطينة.

و قد جاء في قانون 19 سبتمبر 1848 تأسيس عدد من المراكز الاستيطانية منها 12 مركزا بالجزائر، 21 في وهران، 9 مراكز بقسنطينة مع قيام الإدارة بتقديم بعض المساعدات كتوزيع البذور، و آلات الفلاحة و بعض أعمال الري[19]، و بهذا الشكل تكون إدارة الاحتلال قد تحملت أعباء الاستيطان.

بعد الانتفاضة العمالية في باريس سنة 1848، تفطنت الحكومة الفرنسية للخطر الذي يشكله وجود أكثر من مئة ألف عاطل في باريس، فسارعت إلى إرسال أكبر عدد ممكن من هؤلاء إلى الجزائر، و ذهبت إلى منح لكل من يرغب في الرحيل عن باريس، مساعدة مالية، و خصصت لذلك 50 مليون فرنك [20]. و فضلت الحكومة الفرنسية أن تذهب هذه الإعانات إلى العمال البطالين و المتسولين و غير المرغوب فيهم، و وفرت لهم الأرض و المسكن و كل الحاجات الضرورية.

وصل المعمرون الجدد إلى الجزائر و وجدوا مراكز في استقبالهم، لكن العديد منهم لم يكن يمتهن الفلاحة، و نظرا لسوء التغذية و كثرة الأوبئة، لقي 3 آلاف منهم حتفهم، و غادر 7 آلاف منهم الجزائر[21]، مما يدل على فشل السياسة الفرنسية في تحويل القوة العمالية الصناعية إلى قوة عمالية زراعية، الشيء الذي أدى إلى التفكير في طريقة أخرى لإنجاح الاستيطان الريفي.

و خلال سنة 1851 بلغ عدد المراكز الاستيطانية 136 مركزا، منها 58 في المتيجة و الساحل، و 30 في مقاطعة قسنطينة، و 48 في مقاطعة وهران. لكن هذه المراكز لم تستقبل العدد المتوقع من المعمرين، و هذا ما يفسر من جديد إخفاق الاستيطان الريفي، حيث بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر خلال نفس السنة 131.283 معمرا. و قدر عدد المشتغلين بالفلاحة بـ 33.000 فقط، كما تجدر الإشارة أن هذه الفترة اتسمت بتفشي أوبئة خطيرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1848- 1849، و ظهور أزمة اقتصادية ما بين 1847- 1848 مما أدى إلى تضاؤل فرص نجاح هذه السياسة[22].

و في سنة 1851، صادقت الجمعية الوطنية على قانون 1851 الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش و أراضي القبائل المشتركة بحجة المنفعة العامة أو مصلحة الاستيطان، كما صادقت هذه الجمعية في سبتمبر من نفس السنة على قانون جمركي يعفي بعض المواد الزراعية التي تحتاجها فرنسا و الصادرة من الجزائر إليها من الرسوم الجمركية[23]. و ذلك تطبيقا لفكرة الاستيطان الرأسمالي الكبير بهدف إنجاح الاستيطان و لتوفير الأراضي لهؤلاء الماليين لجأ راندون Randon (1795- 1871) الحاكم العام (1852- 1858) إلى تطبيق سياسية التحديد أو الاحتواء [24] Cantonnement، و يعني حصر القبائل الذين يحتلون في شكل جماعي مساحات من الأراضي في جزء من

أراضيهم لتمكين السلطات من الاستيلاء على ما تبقى من المساحات، و مقابل ذلك تعترف لهم السلطات بحقهم في الملكية الكاملة للأراضي التي يحتفظون بها و يستغلونها. و بفعل هذه الإجراءات تم توزيع الأراضي المسلوبة على الرأسماليين و الشركات [25] بهدف إنشاء مراكز استيطانية دون التمييز بين المناطق العسكرية و المدنية، حيث أصبح للمعمرين الحق في اقتناء الأراضي من الجزائريين في المناطق العسكرية. و قد بلغ عدد الامتيازات التي منحت من طرف الإدارة في فترة 1850- 1860، 81 امتيازا قدرت مساحتها بأكثر من 50.000 هكتارا [26].

أمام هذه السياسة التعسفية الاستغلالية التي اقتلعت الجزائريين من أراضيهم و ثبتتهم في أراضي جبلية بعيدة غير قابلة للزراعة، فتح المجال للانتفاضة في كل من الأوراس 1859، و الحضنة 1860، و امتداد انتفاضة أولاد سيد الشيخ 1864 إلى التل حيث تواجد المعمرون[27].

و رغم ذلك، استمر نظام التنازل المجاني حتى مجيء نابليون الثالث الذي عرف عهده بتوقف حركة الاستيطان، إذ توقفت الحكومة عن منح الأراضي، و لم يكن ذلك لصالح الجزائريين، و إنما لصالح الشركات المالية الكبرى، و ذلك على حساب الاستيطان الصغير[28]. فرغم السيناتوس كونسولت (22 أفريل 1863) الذي أصدره نابليون الثالث و المعلن فيه أن القبائل تصبح

مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة و تقليدية، فإن القانون يحمل في مضمونه العام هدف تحطيم و تفكيك الكيان الاجتماعي الجزائري، حيث أعلن عن توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير، أو بمعنى الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام إداري جديد نواته الدوار، و ليس القبيلة[29]. و هذا بهدف خلق الملكيات الفردية و القضاء على وحدة القبيلة و الجماعة و التي ستتلقى الضربة القاضية بموجب قانون وارنيي Warnier سنة 1873.

و خلال عهد الجمهورية الثالثة (1870- 1940) طُبِّقَ من جديد الاستيطان الرسمي، و منحت التنازلات المجانية، و كانت تسعى أن يكون الاستيطان الريفي فرنسيا مادام يستفيد من التنازل المجاني، بشرط الإقامة فيها[30]، لا سيما و أن هذه السياسة رافقت هزيمة فرنسا على يد الألمان في سيدان، فتم نقل سكان الألزاس و اللورين الذين وعدوا بـ 100.000هكتارا من الأراضي[31]، و هو أمر يؤكد استئناف الاستيطان الرسمي. و قد وصل إلى الجزائر سنة 1874، 877 عائلة فرنسية من الألزاس و اللورين[32].

و لقد استخدمت الإدارة الأراضي المصادرة نتيجة ثورة المقراني 1871 لتوسيع مناطق الاستيطان. و قد جاء ذلك في قانون 30 مارس 1871 معلنا تطبيق مرسوم 1845 الذي أباح مصادرة أملاك الجزائريين الذين قاموا أو يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا. كما

انتقل إلى أملاك الدومين 446.000 هكتار من الأراضي التي كانت للثائرين، و تعرضت كثير من القبائل للطرد نحو المناطق الجبلية و الصحراوية كعقاب لها، و أدى ذلك إلى توسيع حركة الاستيطان بفضل الاستيلاء على الأراضي بصفة مستمرة، كما يوضحه الجدول التالي[33].

السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة	المجموع
1872	23.539 هـ	5.21 هـ	52.813 هـ	82.573هـ
1873	21.060	10.763	28.153	59.976
1874	6.038	16.695	39.531	62.264
1875	15.867	12.031	22.655	50.553
المجموع	66.504	44.710	143.152	254.366

الجدول رقم 01: الأراضي المخصصة لتوسيع حركة الاستيطان 1872- 1875.

لقد توجت تلك المراسيم و القوانين الصادرة التي استهدفت انتزاع الأراضي و الاستيلاء عليها و تشريد الفلاحين الجزائريين بقانون 1873 المعروف بقانون وارنيي [34] واضع المشروع. و قد فتح القانون المجال للحصول على أراضي العرش، و ذلك بإقامة الملكية الفردية داخل القبائل الجماعية التي طالما حافظت على تماسكها و وجودها و حقها كملكية مشتركة بين أفراد القبيلة.

إن هدف هذا القانون هو القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة و المستعدة بصفة جماعية لأي خطر دون تردد، لأن القبيلة الجزائرية تقويها الروابط بين أفرادها و تعطيها قوة الصمود، و إذا تعرضت للتقسيم و إنشاء الملكية الفردية، يعني ذلك تمكين الإدارة الاستعمارية من السيطرة على الأوضاع. و من هذا القانون سلمت الإدارة للمعمرين أكثر من 400.000 هكتارا خلال الفترة الممتدة ما بين 1871- 1880 و تم توسيع 264 مركزا استيطانيا في ظل الاستيطان الرسمي كما يوضحه الجدول التالي[35] :

السنوات	المراكز المنشأة أو الموسعة	المساحة (بالهكتار)	حركة تطور الأوروبيين
1841- 1850	126	115.000	65.437
1851- 1860	85	250.000	103.322
1861- 1870	21	116.000	129.898
1871- 1880	264	401.099	195.418
1881- 1890	107	176.000	267.672
1891- 1900	103	120.097	364.257
1901- 1920	199	200.000	633.149

الجدول رقم 02: تطور الاستيطان الرسمي

كان لقانون وارنيي آثار وخيمة على الجزائريين، حيث مكّن المعمرين من الدخول إلى أراضي العرش و إقامة الملكيات الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية، مِمَّا دفع بالجزائريين إلى بيع أراضيهم للمعمرين [36] و بشكل مستمر، و خاصة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، مع ظهور زراعة الكروم بالجزائر، التي بطبيعتها زراعة تصديرية ارتبطت بالسوق الفرنسية لظروف تاريخية عاشتها الكروم الفرنسية، و التي سمحت بتنميتها بالجزائر[37].

إن الكارثة الزراعية التي عرفتها فرنسا، حيث أتلف منتوجها من الكروم سنة 1880، نتيجة الأضرار التي ألحقتها

حشرة الفيلوكسيرا[38]، اعتبرت بالنسبة للمعمرين في الجزائر الفرصة التي طالما انتظروها، و خاصة أن الإنتاج الاستعماري بالجزائر أصبح يحظى بحرية الدخول إلى السوق الفرنسية دون دفع الرسوم الجمركية، كما قامت السلطات بإعادة منح الأراضي للمعمرين و تشجيع الهجرة، خاصة هؤلاء الذين أُصيبت ممتلكاتهم في فرنسا بالوباء، مِمَّا أدَّى إلى زيادة في حركة الهجرة. و ستعرف السياسة الاستيطانية أوجها و قوتها خلال (1881- 1901)، حيث قدر عدد الفرنسيين خلال سنة 1881 بـ 195.418 نسمة ليصل في سنة 1901 إلى 364.257 [39].

و من أجل الحصول على الأراضي صدر قانون 1887 المتمم لقانون 1873، و يسمح القانون بدوره للمتحصل على قطعة أرض بالحق في إعادة بيها، و كانت الطريقة الجارية في البيع هي البيع في المزاد العلني، و التي استفادت منها جماعة من المضاربين، إذ يستحيل على الفلاح الجزائري شراء تلك الأرض التي تخضع للمضاربات و التي تؤدي حتما إلى ارتفاع الرسوم و الأسعار.

أثرت كل هذه العمليات التي جسدتها سلسلة من القوانين و المراسيم على الفلاح الجزائري الذي فقد أرضه بفعل السياسة الفرنسية التي كانت تسعى للتحكم في الجزائريين و إخضاعهم لنفوذها و ذلك بتحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون

لتنمية ثروات المعمرين. بالإضافة إلى ذلك عانى المجتمع الجزائري من الأزمات و المجاعات كان أخطرها مجاعة (1867- 1868).

و مهما يكن من أمر، فإن الجزائريين أظهروا استعدادهم للدفاع عن أرضهم، لا سيما بعد تدهور الأوضاع نتيجة التطورات التي عرفتها الجزائر من جراء سياسة الاستيطان، فاندلعت من جديد المقاومات و الانتفاضات ضد سياسة المستعمر، فكانت مقاومة المقراني سنة 1871، و انتفاضة العمري سنة 1876 و انتفاضة الأوراس سنة 1879،و ثورة الشيخ بوعمامة سنة 1881، التي عبرت بصراحة عن حالة الإحباط التي كان يعيشها المجتمع الجـــزائـري، و رفضها للوجود الإستعماري و الثورة على سياسة انتزاع الأراضي من أصحابها الشرعيين.

الإحالات:

(1)- Djillali Sari, La dépossession des fellahs : SNED, Alger, 1975.p.9

(2)- عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962 ج1 (منشورات وزارة المجاهدين، 2008) ص 108.

(3)- Camille Rosset, L'Algérie de 1830 à 1840 (Paris : E.Phon Norrit, T2, 1887).p.4.

(4)- صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870- 1900 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984).ص7.

(5)- Louis de Baudicour, Histoire de la colonisation de l'Algérie (Paris : Challamel, 1860 p.18.

(6) Ibid.

(7) Ibid.

(8)- De peyrimhoff , enquête sur les résultats de la colonisation officielle 1871-1895 (Alger : Torrent, T1.1906) p.20.

(9) AWO, série B, sous série B7, évènements politiques (1833-1879) série B, sous série B7.

(10)-Ibid.

(11)- عدة بن داهة، مرجع سابق، ص104.

(12)- Alain Lardillier, Le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900; les raison de son échec, Éditions L'Atlanthrope, 1992, France, p.21.

(13)- Larbi Talha, < maghrébins en France : émigrés ou immigrés ?> In Annuaire de l'Afrique du nord (Paris : CNRS, 1982) pp23-24.

(14)- عدة بن داهة، مرجع سابق، ص46.

(15)- V. Démontes, le peuple Algérien (Alger : Imprimerie Algérienne, 1906) p.43.

(16)- Le département d'Oran et son conseil général 1830-1930 (Oran : Heintz Frère 1930) p.204.

(17)- De Peyrimhoff, op.cit., p21

(18)- أندري برليان، أندري نوشي، أيف لاكست، الجزائر بين الماضي و الحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984). ص 333.

(19)- نفسه ص 338.

(20)- Alain Lardillier, op. cit.

(21)- صالح عباد، المرجع السابق، ص13.

(22)- Ch.A.Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871 (pari : P.U.F, 1964) p.380

(23)- Ibid p.383.

(24)- Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie coloniale (1983-1954) (Paris ; Ed, La Découverte, 1991) p.21.

(25)- شركة جويف بضواحي قسنطينة التي تحصلت على 20000هكتارا بموجب مرسوم 1853، و الشركة الجزائرية العامة، التي تحصلت بدورها على 100000 هكتارا سنة 1863، أما شركة المقطع و الهبري، فقد تحصلت على 25000 هكتارا في ناحية المقطع و السيق.

(26)- De Peyrimhoff, op.cit, p.35.

(27)- Ch. R. Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine T2 de l'Insurrection de 1870 au déclenchement de la guerre de libération 1954 (France : p.u.f, 1979) p.31.
(28)- AWO, Série B, sous série B7. Évènements politique1833-1879.
(29)- Djillali Sari, Op-cit p.35.
(30)- le département d'Oran, op-cit, p.208.
كان ذلك بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1878.
(31)- Ibid, p.207.
(32)- V. Démontes, Op-cit, p.46.
(33)- Ch.r.Ageron, Op-cit, p.44.
(34)- Djillali Sari, Pp-cit, p.39.
(35)- Daho Djerbal, Processus de colonisation et évolution de la propriété foncière dans les plaines intérieures de l'Oranie (Thèse de Doctorat de 3ème cycle, 1979) p.184.
(36)- Annuaire statistique de L'Algérie, 1933, p.29.
(37)- خلال السنوات الماضية لم يقم الجزائريون ببيع أراضيهم إلا في أوقات الأزمات كما هو الشأن في الأزمة الفلاحية (1866- 1869)، أما في الفترات الأخرى فالتفسير الوحيد لذلك أنهم كانوا مضطرين لذلك سواء نتيجة للضغوطات أو المضاربات أو نتيجة الديون.
(38)- لم تعرف هذه الزراعة مع بداية الاحتلال نتيجة المشاكل التي كان يعرفها الاستيطان الريفي، و كذلك لأن مصاريف استغلالها مرتفعة على عكس الحبوب، زد على ذلك، أن المنتجين الفرنسيين في الميتروبول لن يقبلوا بمنافسة منتجات المعمرين و استيرادها إلى السوق الفرنسية.
(39)- V. Démontes, op-cit, p.75.
(40)- Djillali Sari, op-cit, p.49

(41)- عبيد أحمد، أزمة الخمور بالجزائر و انعكاساتها الاجتماعية و السياسية 1929- 1936 (رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، ديسمبر 1977) ص 12- 14.

بدأ الوباء يصيب الكروم الفرنسية منذ 1863، و لم يأخذ وجهه الحقيقي إلا بعد 1875، و بعد خمس سنوات سيخرب الوباء نصف الكروم الفرنسية.